

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تنفي فيه تصويت مجلس النواب التشيكي على قرار يحظر بموجبه حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها*

رام الله، ٢٢/١٠/٢٠١٩

نفت وزارة الخارجية والمغتربين، الليلة، ما تداولته الصحافة الإسرائيلية اليوم، حول تصويت مجلس النواب التشيكي على قرار يحظر بموجبه حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).

وأكدت الوزارة، في بيان لها، أن "مجلس النواب التشيكي لم يسم BDS، ولم يتناول اسم الحركة عنواناً أو جسماً، في أي نص أو قرار، خلال جلسته التي تناولت القضية الفلسطينية بأكثر من رأي، لأول مرة، خلافاً لما كان سائداً في السابق".

وأضافت "أن جوهر النقاش الذي شهده البرلمان التشيكي كان حول إدانة أشكال معاداة السامية، وهو موقف تشترك فيه دولة فلسطين مع المجتمع الدولي".

وأوضحت أن "مجلس النواب التشيكي قد شهد نقاشاً مسؤولاً لجهة إسقاط فقرة من مشروع مقدم في السابق، يتعلق بربط مقاطعة دولة الاحتلال الإسرائيلي مع معاداة السامية بكل أشكالها، بما فيها إنكار الهولوكوست وهو تطور إيجابي لم يكن في حسابان الدبلوماسية الإسرائيلية".

وتابعت: "في ظل معرفتنا بخصوصية العلاقة التشيكية الإسرائيلية، فإن هناك تطورا هاما لأن يطرح بعض نواب البرلمان تعديلاً عن مشروع التصويت مثلاً، عندما جرى التوسع في نقاش الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ليُصار إلى طرح رأي ينادي بمساواة فلسطين بإسرائيل في الحق بالوجود والدفاع عن النفس، وهو ما لم نشهده في السابق، ما يفتح المجال للبناء على هذا المعطى في المستقبل".

وأشارت إلى أن "الدبلوماسية الإسرائيلية تمارس التضليل وخداع الرأي العام، بالتعاون مع الإعلام العبري، وهو ما أكدته تصريحات السفير الإسرائيلي لدى جمهورية التشيك دانيال ميرون، التي احتفت بشيء غير موجود".

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7irB9ua863885259534a7irB9u

وأضافت أنه "بخلاف الرغبة الإسرائيلية، لم يصدر أي قرار عن مجلس النواب التشيكي للحكومة بحظر المقاطعة، وإنما دعوة لذلك، ولم يجر التطرق بالاسم لحركة BDS على عكس الادعاءات الإسرائيلية الخادعة".

ووصفت الوزارة، في بيانها، جلسة مجلس النواب التشيكي بـ"الخطوة التي يمكن البناء عليها ضمن حراك دبلوماسي شامل، سيما وأن المطالبة السابقة لدولة الاحتلال الإسرائيلي من حلفائها، بإدانة مقاطعة ووسم منتجات الاحتلال في أراضينا المحتلة عام ١٩٦٧، قد تآكلت تماما، وجرى تجاوز تلك النقطة، كما ثبت جلسة التصويت التشيكي اليوم، ليصبح الحديث عن كيانية إسرائيل وحمايتها من المقاطعة، ورغم ذلك صدرت دعوة للحكومة ولم يصدر أي قرار ملزم على عكس ما اجتهدت من أجله الخارجية الإسرائيلية".

وشددت على أن "دولة الاحتلال الإسرائيلي تحاول تبيد مخاوفها الوجودية، والاستفادة من أحداث دولية تخدم الدعاية الإسرائيلية، ومنها جريمة الكراهية التي وقعت في ألمانيا هذا الشهر، تحت عنوان معاداة السامية".

وتابعت: "نحن متفقون على أن معاداة السامية أمر غير مقبول، وكل جرائم ترتكب في أي مكان بهذا السياق هي جرائم مرفوضة ومدانة ومستنكرة، دون أن يكون ذلك مرتبطا بشكل وظيفي مع تبرئة ساحة الاحتلال الإسرائيلي من جرائمه المرتكبة بحق شعبنا الأعزل، وتحميله مسؤولياته القانونية والسياسية والأخلاقية أمام المجتمع الدولي، وهي رسالة الدبلوماسية الفلسطينية المستمرة في هذه النقطة تحديداً".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>